السياسات العمومية التربوية

دورة فبراير 2026

المجال الأول: الأسس والمرجعيات المؤطرة للسياسات العمومية فى التربية والتكوين

الحصة 1 : الوثائق الرسمية المؤطرة للإصلاحات في مجال التربية والتكوين

1. سياق عام للإصلاح
2. التوجيهات الملكية السامية.،
3. الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030
4. التدابير ذات الأولوية 2015 – 2018
5. القانون الإطار رقم 51.17
6. خارطة الطريق 2022-2026
7. الإطار التنزيلي لخارطة الطريق 2023-2024
8. مستجدات 2026

1. سياق عام للإصلاح

- يعاني قطاع التعليم من إكراهات متعددة:
  - ضعف التعلمات الأساسية
  - الهدر المدرسي
  - تفاوتات مجالية واجتماعية
- جعلت الدولة المغربية من التعليم أولوية وطنية
- انطلق إصلاح شامل ومندمج يستند إلى:
  - التوجيهات الملكية
  - الرؤية الاستراتيجية
  - القوانين المؤطرة
  - خارطات الطريق التنفيذية

2 - التوجيهات الملكية السامية.

- التأكيد على أن التعليم أساس التنمية
- الدعوة إلى:
  - إصلاح عميق وليس جزئي
  - تجاوز الاختلالات البنيوية
- جعل المدرسة العمومية:
  - رافعة للعدالة الاجتماعية
  - فضاءً لتكافؤ الفرص
- الرفع من جودة التعلمات
- تحسين وضعية المدرس ماديًا ومهنيًا
- ربط التعليم بسوق الشغل
- تعزيز الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة
- إشراك الأسر والمجتمع المدني في الإصلاح

وذلك من خلال:

خطاب العرش 20 غشت 2012: حيث نجد ثلاث توجهات أساسية:

- تفعيل مقتضيات الدستور فيما يخص المجلس الأعلى للتعليم والتكوين والبحث العلمي.
- تطوير التعليم الخاص في روح التعاون والتكامل مع التعليم العمومي.
- تقوية الشراكة مع مختلف الفاعلين.

خطاب العرش 20 غشت 2013: حيث أكد جلالته على:

- ضرورة وضع قطاع التعليم في إطاره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي من أجل تكوين وتأهيل الموارد البشرية للاندماج في دينامية التنمية، وذلك من خلال اعتماد نظام تربوي ناجع.

- تمكين المدرسة المغربية من الوسائل التي تساعدها على أداء مهمة التربية والتكوين وتلبية التطلعات المشروعة للشباب المغربي.

خطاب العرش 30 غشت 2015: حيث أكد صاحب الجلالة على ضرورة إصلاح جوهري لقطاع التعليم مما يعيد الاعتباري للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب.

3 الاختيارات الاستراتيجية للوزارة:

التي ترتكز على:

- توسيع العرض المدرسي وتكافؤ الفرص.
- تحسين جودة التعليم.
- دعم المؤسسة التعليمية.
- تعزيز الحكامة في القطاع.
- تعزيز قدرات الموارد البشرية
- وضمان تدبيرها الجيد، مع إيلاء أهمية خاصة في ذلك للوسط القروي.

4 الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030:

التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي من أجل مدرسة الانصاف و الجودة والارتقاء، تتضمن أربع مجالات (26 مشروع) بقطاع التربية الوطنية و (06 مشاريع) بقطاع التكوين المهني. وتهدف إلى:

- تجسيد مبادئ الانصاف وتكافؤ الفرص.
- الجودة للجميع.
- الارتقاء الفردي والمجتمعي.
- تطوير الحكامة وتدبير التغيير.

5 التدابير ذات الأولوية 2015 – 2018:

التي أعدتها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي في تناغم وتناسق مع الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 ومن أجل التنزيل الأولي لها. تتكون من تسع محاور (23 تدبير) تهدف الى:

- معالجة مجموعة من الإشكالات الملحة على الدى القريب.

- توفير الشروط الضرورية لإصلاح شمولي على المدى القريب، المتوسط والبعيد.

مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في "اليوم الوطني حول التعليم الأولي"، المنظم اليوم الأربعاء 16 يوليوز 2018 تحت الرعاية الملكية السامية بالصخيرات

«...نلح على ضرورة بلورة إطار مرجعي وطني للتعليم الأولي، يشمل كل مكوناته، لاسيما منها المناهج ومعايير الجودة وتكوين المربين؛ بالإضافة إلى تقوية وتطوير نماذج التعليم الحالية، لتحسين جودة العرض التربوي بمختلف وحدات التعليم الأولي، في كل جهات المملكة...».

القانون الإطاررقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الصادربتنفيذ الظهيرالشريف رقم 1.19.113 الصادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019):

الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 19 غشت 2019، وهو مرجعية تشريعية متكاملة منسجمة مع باقي المرجعيات الأساسية، يهم تفعيل الإصلاح الشامل والعميق للمدرسة المغربية. يتكون من ثلاث (03) مجالات، تضم ثمانية عشر(18) مشروعا.

النموذج التنموي الجديد:

يعد النموذج الجديد مقترحا لمسار تنموي جديد، ودعوة عامة للتعبئة والعمل الجماعي، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك، من أجل المغرب الذي نطمح إليه. ويتطلب نجاح هذا النموذج شكلا جديدا من التنظيم الجماعي يسمح لجميع المغاربة، بغنى تعدديتهم، بالعمل سويا لتحقيق نفس الأهداف والعيش بكرامة.

البرنامج الحكومي: أكتوبر 2021

خاصة المحور الأول (تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية)، الجزء الثاني منه (تنمية الرأسمال البشري) الفقرة الأولى (مدرسة تكافؤ الفرص):

- التعليم الأولي لجميع الأطفال في سن الرابعة.
- تقوية المهارات الأساسية منذ المرحلة الابتدائية: القراءة، الكتابة، الحساب والبرمجة.
- تعميم المدارس الجماعاتية والمطعم والنقل المدرسيين.
- رد الاعتبار لمهنة التدريس...

خارطة الطريق 2022-2026:

من أجل مدرسة عمومية ذات جودة، تنبني خارطة الطريق لإصلاح المدرسة العمومية على أربع مكونات أساسية:

- ثلاثة (03) أهداف استراتيجية في أفق 2026: ترتكز على التعلمات الأساس، والأنشطة الموازية والحد من الهدر المدرسي.
- ثلاث (03) محاور التدخل: التلميذ(ة)، الأستاذ(ة) والمؤسسة التعليمية
- إثنى عشر(12) التزام: لإحداث تغيير ملحوظ على التلميذات والتلاميذ، الأستاذات والأساتذة والمؤسسة العمومية.
- ثلاث(03) شروط للنجاح: الحكامة، التزام الفاعلين و التمويل.

الاطار التنزيلي لخارطة الطريق 2023-2024.

- 04 برامج مندمجة: لبناء وتجريب النموذج الجديد للمدرسة العمومية الذي يتيح تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة لخارطة الطريق
- 03 رافعات: لتعزيز المبادرات المحلية.
- 13 برنامج: لتهيئ شروط إرساء النموذج الجديد للمدرسة العمومية.

مستجدات

مشروع القانون رقم 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي:

تمت المصادقة على المشروع بالأغلبية، ليصبح من النصوص القانونية الجاهزة لإحالتها على الجلسة العامة لمجلس النواب.

والجدير بالذكر أن هذا المشروع المنبثق عن القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، تم إعداده وفق مقاربة تشاركية وباستحضار تام للمرجعيات المؤطرة لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي المكون من 113 مادة موزعة على 10 أبواب تشمل مختلف جوانب إصلاح التعليم المدرسي، والمتعلقة بالتوجهات العامة في مجال التعليم المدرسي وضمان الحق في الولوج إليه، إلى جانب تنظيمه العام وهيكلته، والنموذج البيداغوجي المعتمد، وآليات التنسيق والتكامل بين التعليم المدرسي وباقي مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. كما تطرق مشروع القانون إلى الجوانب المتعلقة بتدبير وحكامة المنظومة، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني، وكذا تمويل التعليم المدرسي العمومي، ومنظومة التقييم، وتشجيع البحث والابتكار باعتبارهما آليتين مهمتين في تطوير التعليم المدرسي والنهوض به.

أولويات برنامج عمل سنة 2026،

تشمل أساساً مواصلة تعميم التعليم الأولي، وتوسيع شبكة مؤسسات الريادة في السلكين الابتدائي والإعدادي، وتطوير العرض التربوي، والحد من الهدر المدرسي، وتقليص الاكتظاظ، وتأهيل الفضاءات المدرسية، وتوفير التجهيزات والوسائل التعليمية اللازمة، وتوظيف الموارد البشرية المؤهلة، وتطوير برامج التكوين المستمر، وتحسين الوضعية الاجتماعية لموظفي القطاع.